الفصل	ل ٠ ف
٧ — واردات مختلفة	٣٨٨٠
٨ — بيع اراضي اميرية	١٠٠٠
٩ — اعانة الخزينة البريطانية	٦٥٥٠٠
١٠— اعانة قوة حدود شرق الاردن	٣٠٥٦٧
المجموع	٣٤٧٢٢٧

وكيل الرئيس توفيق بك — ارجو من يوافق على احالته الى اللجنة المالية ان يرفع يده ٠

« قبل وتقرر احالته على اللجنة المالية »

وكيل الرئيس توفيق بك — بما انه ليس بامكان اللجنة ان تأتينا بشيء يوم الاثنين ارى ان تكون الجلسة يوم الخميس الآتي في الساعة العاشرة قبل الظهر ٠

ورفعت الجلسة ٠

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

السنة الثالثة — ملحق — العدد ٩٤

الجريدة الرسمية لامارة شرق الاردن

عمان : الثلاثاء في ٢٧ جمادى الاولى ١٣٥١ — و ٢٧ ايلول ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٠—٩—٩٣٢

الفهرس

الجلسة الثانية

للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني يوم السبت المصادف ١٠ جمادى الاولى ١٣٥١ و ١٠—٩—٩٣٢ في الساعة العاشرة برئاسة وكيل فخـامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن حضور الجلسة سوى : فخامة رئيس الوزراء الشيخ عبد الله افندي سراج ومدير الآثار اديب بك الكايد (لمعذرة شرعية) ناجي باشا العزام، محمد باشا السعد، سعيد بك المفتي، رفيفان باشا المجالي ·

وكيل الرئيس توفيق بك — افتتح الجلسة فليقرأ الضبط السابق ·

« فقرئ »

وكيل الرئيس توفيق بك — المجلس ما استطاع ان يجتمع مرتين نظراً لتغيب بعض الاعضاء، والنظام الداخلي ينص على ان من واجب السكرتير تقديم مذكرة في كل جلسة تتضمن اسماء الذين تغيبوا في الجلسة التي قبلها، ليدقق المجلس العالي في معاذيرهم ويتخذ قراراً بشأنهم ولذلك سيتلو السكرتير مذكرته عن الجلسات الثلاثة الماضية، وسيتلو مثل هذه المذكرة في كل جلسة بعد اليوم ·

اعرض لفخامتكم اسماء الاعضاء الذين تغيبوا عن جلسة يوم الافتتاح ٢٩—٨—٩٣٢ ·

١— ناجي باشا العزام
٢— محمد باشا السعد
٣— صالح باشا العوران
٤ — حديثه باشا الخريشه
٥— حمد باشا بن جازي
٦— مثري باشا الزريقات
٧— سعيد بك المفتي
٨— ماجد باشا العدوان
٩— اديب بك الكايد مريض

وعن جلسة ١—٩—٩٣٢

١— اديب بك الكايد مريض
٢— صالح باشا العوران
٣— ماجد باشا العدوان
٤— ناجي باشا العزام

وعن موعد جلسة ٨—٩—٩٣٢:

١— سعيد بك المفتي
٢— رفيفان باشا المجالي
٣— محمد باشا السعد
٤— ناجي باشا العزام
٥— اديب بك الكايد مريض
٦— ماجد باشا العدوان
٧— هاشم بك خير

عادل بك — ارى ان تغيب بعض الاعضاء عن جلسات المجلس هو امر مضر جداً، غير انه نظراً للخطة التي اتبعتها الرئاسة في الدورات الماضية لا نرى لزوماً لاجراء اية معاملة مع الاعضـاء المتغيبين عن هذا المجلس اليوم وارى ان يكتفى بدرج هذه المذكرة المتقدمة من قبل السكرتير ليطلع عليهـا سائر الاعضاء ليتجنبوا

التغيب في الجلسات الآتية ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اظن ان هذا كاف لالفات النظر ·

(اصوات الاستحسان من قبل الاعضاء)

وكيل الرئيس توفيق بك — — فليقرأ مشروع قـانون رسوم البحر الميت لسنة ٩٣٢ مع الاسباب الموجبة له :

الاسباب الموجبة

سن قانون رسوم البحر الميت الصادر سنة ١٩٢٢ بقصد ايجاد مورد للحكومة تعتمد عليه في الانفاق على جلب المياه الى قصبة الكرك وبعد ان تمّ هذا المشروع الغيت الرسوم التي كانت تستوفى بموجب المادة الاولى من القانون المذكور عن الركاب والحيوانات والأشياء التي تنقل بواسطة المراكب والسفن في البحر الميت وان ذلك وقع بقرار اصدره المجلس التنفيذي بالاستناد الى حكم المادة الخامسة من القانون ذاته ·

لم يبق بعد هذا الالغاء سوى رسوم سير السفن والمرفأ عن المراكب والسفن في البحر الميت التي تجبى في الوقت الحاضر بواسطة قواد المخافر بسبب قلة ما يدخل منها الى الخزانة المالية اذ لم يكن من الموافق ان يعين موظف خاص لجباية هذا المورد غير ان ايداع جباية اموال الحكومة بهذه الصورة ليس من الامور المستحسنة وعلى الأخص لان قواد المخافر غير مكفولين ·

والى جانب هذا الامر يلاحظ انه من مصلحة شرق الاردن ان تسهل اصدار محصولاتها الى فلسطين بواسطة المراكب والسفن في البحر الميت وان من دواعي تحقيق هذا الغرض استيفاء تلك الرسوم بصورة مقطوعة ·

قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢

الماده

١— يسمى هذا القانون قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

٢— تستوفى الرسوم التالية عن المراكب والسفن التي تسير فى البحر الميت :

	مل	ل ف
المراكب والسفن ذات المحركات	٠٠٠	٢
المراكب والسفن الاخرى	٠٠٠	١

٣— يلغى قانون رسوم البحر الميت المؤرخ في ١٨ مايس سنة ١٩٢٢ ·

« فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية »

وكيل الرئيس توفيق بك — تفضل ياشكري بك!

شكري بك — اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٤ آب سنة ١٩٣٢ وبعد درس مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٣٢—١٩٣٣ المالية وتدقيق ما ورد في جداول الدخل والخرج من الأرقام والبيانات قررت الموافقة على

المشروع المذكور على اساس الملحوظات التالية :

١ – قسم الخرج

الفصل – ١ : المقر العالي

اشتملت الزيادة الواردة في هذا الفصل وجملتها ٤٣٤ جنيهاً على ٤١٠ جنيهات لصاحب السمو الامير طلال. ان هذا المبلغ لا يعتبر في الواقع زيادة حقيقية ذلك لان ما وضع لسموه في ميزانية السنة المنصرمة كان عبارة عن مخصصات ستة اشهر فقط اما في موازنة هذا العام فأن مخصصاته وضعت بطبيعة الحال لسنة كاملة · وما بقي من مبلغ الزيادة المبحوث عنها وقدره ٢٤ جنيهاً وضع مقابل الزيادة السنوية التي يستحقها المستشار الخاص ·

الفصل – ٢: الديون العمومية وفائدة القروض

في هذا الفصل جنيه واحد زيادة على ماكان قد خصص له في العام الماضي ولقد ظهر ان هذه الزيادة قد اقتضاها حساب الفوائد المستحقة على الحكومة بسبب القرض الذي كان اخذ سنة ١٩٢٧ من الخزانة البريطانية ووزع على المنكوبين من الاهلين والموظفين بسبب الزلزال ·

الفصل – ٣ : المجلس التشريعي

ليس في هذا الفصل سوى زيادة سنوية للكاتب قدرها ستة جنيهات وزيادة بمقدار جنيهين في مخصصات الأنارة والتدفئة بناء على الحاجة اليها ·

الفصل – ٤ : التقاعد والتعويضات

ان الزيادة في مخصصات هذا الفصل قد وضعت لقاء ما يجدّ من مرتبات التقاعد والعزل وما يتحقق لمن ينفصل عن عمله من الموظفين ممن يحق لهم ان يأخذوا التعويضات القانونية لذلك اعتبرت الزيادة المبحوث عنها ضرورية ولازمة ·

الفصل – ٥ : رئاسة الوزراء والداخلية

ظهر ان درجات الوظائف الوارد ذكرها في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذا الفصل لم تبين في جدول مفردات الخرج ولما كانت هذه الوظائف مصنفة رؤي انه لا بد من تعيين درجاتها في الجدول المذكور بالصورة الآتية :

٤ – كاتب ١٧ – ٢٠

٥ – كاتب ١٣ – ١٦

٦ – كاتبان ٩ – ١٢

٧ – كاتب ٦ – ٨

اما ارقام الزيادة والنقص في هذا الفصل فأنها مستندة الى نظام الموظفين والى ما اقتضته الاوضاع المالية الحاضرة من رعاية جانب التوفير ·

الفصل – ٦ : ادارة المقاطعات

لم يوضع في هذا الفصل مخصصات لمديريتي ناحية الرمثا وناحية وادي موسى والقصت كذلك مخصصات

النفقات الاخرى بقصد الاقتصاد والمحافظة على حصول التوازن بين ارقام الدخل والخرج في الموازنة ·

اما ماورد فيه من الارقام الزائدة فانها وضعت مقابل ما يستحقه الموظفون من زيادة المرتبات السنوية ·

الفصل – ٧ : العدلية

آ – اشتملت المادة (٤ آ) من هذا الفصل على وظيفة ناسخ جديدة من الدرجة التاسعة في وزارة العدلية ولقد احدثت هذه الوظيفة على ما يظهر بناء على الحاجة اليها لتمشية المعاملات على الوجه المطلوب لذلك تقرر قبولها·

ب – والغيت وظائف ثلاثة من المدعين العامين اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٣ ووظيفة الرابع من بداية شهر آب سنة ٩٣٢ وكذلك وظيفة قاضي الصلح في الطفيلة اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٣ كما الغيت وظائف كتابهم ولقد جرت المذاكرة في اللجنة حول هذا الالغاء الذي اقتضاه موقف الحكومة المالي فذهبت الاكثرية الى عدم قبوله بحجة انه لا يمكن الاستغناء عن الوظائف المذكوره غير انه بالنظر لكون اقرار رأي الاكثرية يتطلب ايجاد واردات في قسم الدخل بقدر مرتبات الموظفين المومأ اليهم فقد ترك هذا الامر لرأي المجلس الموقر ·

ج – وعلاوة على ماذكر جرى انقاص عدد كتاب المحاكم الوارد ذكرهم في المادة (٢٧) والذين هم من الدرجة التاسعة من اربعة الى ثلاثة (راجع المادة ٢٨) · وفي مقابل هذا الانقاص زيد عدد كتاب المحاكم الوارد
ذكرهم في المادة (٢٩) والذينهم من الدرجة العاشرة من ستة الى سبعة (راجع المادة (٣٠) ·
وكذلك زيد عدد كتاب حكام الصلح الوارد ذكرهم في المادة (٣٧) والذينهم من الدرجة التاسعة من ستة الى سبعة (راجع المادة ٣٨) على ان يلغى احد هؤلاء السبعة اعتباراً من بداية كانون الثاني سنة ٩٣٣ تبعاً للالغاء الذي اصاب وظيفة قاضي الصلح في الطفيلة ·
وانقص ايضاً عدد كتاب محاكم الصلح الوارد ذكرهم في المادة (٣٩) والذينهم من الدرجه العاشرة من اربعة الى اثنين (راجع المادة ٤٠) ·

ان اللجنة توافق على هذه التصرف في عدد الكتاب والدرجات وتؤيد الأكثرية رأيها فيما ذهبت اليه من ضرورة الاحتفاظ بوظيفة كاتب لقاضي الصلح في الطفيلة ·

د – يوجد في هذا الفصل مخصصات لما يستحقه الموظفون من زيادة المرتبات السنوية ومخصصات جديدة لمشترى كتب حقوقية وتوفيرات في مخصصات النفقات الاخرى لا مانع في نظر اللجنة من قبولها ·

ه – ذكر حذاء المادة (٤٥) ان مائة جنيه نقلت الى المادة ٣٢ من الفصل (١١) والصحيح على ما ظهر للجنة ان هذا النقل وقع الى المادة (٣٣) من الفصل المذكور لذلك تقرر تصحيح جدول الخرج على هذا الوجه·

الفصل – ٨ : الشيوعية ·

اشتمل هذا الفصل على وظيفة جديدة لمدير الايتام بسبب الحاجة اليها وعلى مخصصات مقابل زيادة المرتبات السنوية وتوفيرات من النفقات الاخرى ولقد درست اللجنة ارقام هذا الفصل فلم تر ما يمنع من قبولها ·

الفصل – ٩ : المالية

الغيت من هذا الفصل مخصصات مفتشي الجباة الوارد ذكرهما في المادة (١١) ومخصصات وظيفة كاتب

من الدرجة العاشرة (راجع المادة ١٣) وانقصت فيه مخصصات بعض النفقات ووضعت مخصصات لزيادة المرتبات السنوية. ولما كان لا يوجد لدى اللجنة اي مانع من ذلك فقد قررت قبول ارقام هذا الفصل .

الفصل — ١٠ : الجمارك والمكوس

ظهر بعد التدقيق في ارقام هذا الفصل انه لم يوضع فيه مخصصات مقابل الزيادة السنوية التي يستحقها مأمور الجمرك الوارد ذكره في المادة (٤ آ) وقدرها خمسة جنيهات فتقرر وضع مخصصات بمقدار هذا المبلغ اضافة الى الرقم المثبت في المادة المذكورة وفي هذه الحال يصبح الرقم المذكور ١٧٩ جنيهاً بدلاً من ١٧٤ جنيهاً .

وتبين ان عدد مأموري الجمارك والمكوس الوارد في المادة (٨) يجب ان يكون (١٢) بدلاً من عشرة بالنظر لاحتواء المخصصات المثبتة في هذه المادة على مخصصات لوظيفتين جديدتين اعتباراً من تاريخ ١—١٠—٩٣٢ احداهما لمكتب الجمرك المنوي تأسيسه في الحمه بسبب الحاجة لهذا المكتب والثانية لموظف في معمل السكاكر الذي سيفتح في عمان لذلك تقرر اجراء التصحيح المقتضي .

وكذلك ظهر ان المخصصات الواردة في المادة (١١) يجب ان تكون لسبعة مأمور بن وليس لثمانية فتقرر تصحيح رقمها ايضاً .

وعلاوة على ما ذكر روئي ان عدد المحافظين في المادة (١٤) يجب ان يكون ١٩ محافظاً بدلاً من (١٧) محافظاً بالنظر لكون المخصصات المثبتة في هذه المادة تحتوي على مخصصات لمحافظين اضافيين سيستخدم احدهما في الحمة والثاني في جسر الشيخ حسين اعتباراً من تاريخ ١—١٠—٩٢٢ وبناء على وقوع هذا السهو تقرر تصحيح عدد المحافظين مع مخصصاتهم في المادة الآنف ذكرها .

ان الملحوظات السالفة تقتضي ان تكون ارقام الفصل الذي نحن في صدده كما هو مبين في ادناه :

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	الملحوظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١٠ — الجمارك والمكوس					
آ — الرواتب					
١ — مدير (خصوصي)	١٠٠٠	١٠٠٠	٠٠	٠٠	
٢ — مفتش «٢١—٢٥»	٢٨١	٢٩٣	١٢	٠٠	«٢» زيادة سنوية
٣ — مراقب احصاء «١٧—٢٠»	٢١٠	٢١٦	٦	٠٠	«٣» « «
٤ — مأمور جمرك «١٧—٢٠»	٢٢٩	٢٣٥	٦	٠٠	«٤» « «
٤آ — « « «١٣—١٦»	١٧٤	١٧٩	٥	٠٠	«٤آ» « «
٥ — رئيس كتاب «١٣—١٦»	١٦٢	١٦٨	٦	٠٠	«٥» « «
٦ — ٥ مأمورين للجمارك والمكوس «١٣—١٦»	٨٣٥	٠٠	٠٠	٨٣٥	«٦» انظر المادة «٧»

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	الملحوظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٧—٤ مأمورين للجمرك «١٣—١٦»	٠٠	٦٧٥	٦٧٥	٠٠	(٧) من المادة السادسة
٨—١٠ « « «٩—١٢»	١٢٣٨	٠٠	٠٠	١٢٣٨	(٨) انظر المادة (٩)
١					(١) من المادة ٨ مع مخصصات
٩—١٢ « « «٩—١٢»	٠٠	١٣٦٦	١٣٦٦	٠٠	(٩) وظيفتين جديدتين للحمه ومعمل السكاكر اعتباراً من ١—١٠—٩٣٢
١٠—٧ « « «٦—٨»	٥٧٨	٦٠٧	٢٩	٠٠	(١٠) زيادات سنوية
١٢— علاوة فرق العمله	٤٥	٤٠	٠٠	٥	
١٣—١٩ محافظ للجمارك براتب ٥ ل ف شهرياً	٠٠	١٠٨٠	١٠٨٠	٠٠	(١٣) من المادة (١٢) مع مخصصات محافظين جديدين للحمه وجسر الشيخ حسين اعتباراً من ١—١٠—٩٣٢
١٤—١٧ محافظ للجمارك براتب ٥ ل ف شهرياً	١٠٧٥	٠٠	٠٠	١٠٧٥	(١٢) انظر المادة (١٣)
١٥— مأمور تحت التدريب براتب ٣ ١/٢ ل ف شهرياً	٤٢	٤٢	٠٠	٠٠	
١٦— حمال	٣٣٠	٣٠٠	٠٠	٣٠	
١٧— حراس واذنه	١٧٨	١٥٦	٠٠	٢٢	
مجموع الرواتب	٦٣٧٧	٦٣٥٧	٣١٨٥	٣٢٠٥	
وفورات غير معينة	٢٥٧	٠٠	٢٥٧	٠٠	
المجموع	٦١٢٠	٦٣٥٧	٣٤٤٢	٣٢٠٥	
ب — النفقات الاخرى					
١٨— تنقلات وسفريات	٦٥٠	٦٥٠	٠٠	٠٠	
١٩— انارة وتدفئة	٥٠	٣٥	٠٠	١٥	
٢٠— متفرقة	٦٠	٥٠	٠٠	١٠	
٢١— برق وبريد وهاتف	١٠٠	[illegible]	٠٠	٠٠	

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	الملحوظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٢٢— البنة للمحافظين	١٢٠	٩٠	٠٠	٣٠	
٢٣— مكافاة واكراميات	٢١٠	٢٢٥	١٥	٠٠	
٢٤— بندرول	١١٠	٢٢٥	١١٥	٠٠	
	١٣٠٠	١٣٧٥	١٣٠	٥٥	صافي الزيادة ٣٤٦ ل.ف.
مجموع الفصل	٧٤٢٠	٧٧٣٢	٣٥٧٢	٣٢٦٠	

الفصل — ١١ : دائرة الصحة

لقد ظهر بعد درس ارقام هذا الفصل انها موافقة وان ماورد فيه من الزيادات كان وضع مقابل ما يستحقه الموظفون من زيادة المرتبات السنوية كما وان التوفيرات المبينة فيه حصلت بايجاب الموقف المالي الحاضر ·

الفصل — ١٢ : المعارف

ان الامر الذي لاحظته اللجنـــة في هذا الفصل هو انهلم يوضع مخصصات للقسم الداخلي الذي وعدت الحكومة باضافته الى مدرسة السلط التجهيزية ولا لمعلمي القرى الذين وعد كذلك باضافتهم الىالتشكيلات الحاضرة لذلك رأت ان تشير في تقريرها الى اعتقادها بضرورة تحقيق هذين المشروعين في ميزانية السنة المقبلة واما ما حصل فيما عدا ذلك من الزيادة او النقص في المخصصات فقد روئي موافقاً ·

الفصل — ١٣ : دائرة الزراعة والحراج

ان هذا الفصل فيما اشتمل عليه من الزيادة او النقص في المخصصات حري بالقبول فيما تراه اللجنة ·

الفصل — ١٤ : دائرة الآثار

وهذا الفصل ايضاً ليس فيه شيء لا يمكن قبوله ·

الفصل — ١٥ : دائرة النافعة

ان ما تناوله هذا الفصل من تنقيص في مخصصات النفقات تراه اللجنة موافقاً بالنظر للحال الماليةالحاضرة·

الفصل — ١٦ : دائرة البرق والبريد

اشتمل هذا الفصل على زيادات لمرتبات الموظفين وعلى وفورات مقبولة ·

الفصل — ١٧ : دائرة الاراضي

بعد التدقيق في ارقام هذا الفصل ظهر ان المخصصات المثبتة في مادته الثالثة زائدة على الحاجة بمقدار ٢٤ جنيهاً ذلك لان رئيس الكتاب ومأمور الاحصاء الوارد ذكره في هذه المادة يتناول ادنى مربوط الدرجة اي ٢١ جنيهاً شهرياً وعلى هذا الاساس يبلغ مرتبه السنوي ٢٥٢ جنيهاً وليس ٢٧٦ جنيهاً لذلك تقرر تصحيح الرقم المذكور وتنزيل المخصصات الزائدة من مجموع هذا الفصل واذن فانمبلغه يكون ١٤١٤٠ جنيهاً ·وجملة النقص

(٩٦٨) جنيهاً وصافي الزيادة (٧٦٠) جنيهاً · وما عدا ذلك مما ظهرفي هذا الفصل من الزيادة والنقص موافق في نظر اللجنة ·

الفصل — ١٨ : الجيش العربي

ليس في هذا الفصل مخصصات جديدة غير اعتيادية بالنظر لميزانية السنة الماضية وكل ما ورد فيه من زيادة او انقاص في المخصصات او الغاء في الوظائف لا يتعدى الاحوال التي قبلت بالنسبة للدوائر الاخرى ·

الفصل — ١٩ : النفقات العامة

ان صافي النقص الذي حصل فيمخصصات هذاالفصل قد بلغ ٤٠٠ جنيه وليس فيمفردات هذه الوفورات ما لا يمكن قبوله ·

الفصل — ٢٠ : مكتب المعتمد البريطاني

كل ما ورد في هذا الفصل من الارقام لا يخرج عن دائرة المخصصات الاعتيادية الواردة في ميزانيـــة السنة المالية المنصرمة الا ما كان من الزيادات السنوية وابلاغ بعض المخصصات الموضوعة للنفقات الاخرىالى ما يكفي لسد الحاجة ·

الفصل — ٢١ : دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات

لقد ظهر انه حصل سهو في تعيين درجة الكاتب الوارد ذكره في الماده الرابعة من هذا الفصل اذ وضعت من ٢١—٥٥ بدلا من٢١ — ٢٥ لذلك يجب ان تصحح · وماعدا ذلك وجدت الارقام الاخرى موافقة ·

الفصل — ٢٢ : لجنة الاشراف على البدو

ان جميع ارقام هذا الفصل موافقة وحرية بالقبول ·

الفصل —٢٣ : قوة حدود شرقي الاردن

ان المخصصات المثبتة في هذا الفصل لا تدفع في الواقع منخزينة هذه البلادولقد جرت المعاملة حتىالآن على اساس ادخال المخصصات المذكورة في قسم الخرج وما يقابلها في قسم الدخل كاعانة لذلك لا ترى اللجنة مندوحة من الموافقة عليها ·

الفصول — ٢٤و٢٥و٢٦ : دائرة النافعة فوق العادة

ان ارقام هذه الفصول قد خصصت لمشاريع ضرورية ولا مناص من قبولها ·

الفصل — ٢٧ : قوة الحدود فوق العادة

ان الحال فيما يتعلق بمخصصات هذا الفصل تنطبق من جميع الوجوه على المعاملة الجارية بشأن المخصصات الاعتيادية للقوة المذكورة التي اشير اليها في الكلام على الفصل (٢٣) ·

الفصل — ٢٨ : مكافحة الجراد

في هذا الفصل مخصصات قدرها الف جنيه وضعت من باب الاحتياط وهي ضرورية وفي عدم الحاجةاليها تبقى وفراً للخزانة المالية ·

الفصل — ٢٩ : لجنة تعيين الحدود الاردنية السورية

قدرت نفقات هذه اللجنة بثلاثة آلاف جنيه ولما كان الانفاق من هذا المبلغ تابع للحاجة وما يبقى منه يعود من حيث النتيجة للخزانة المالية فلم ير مانع من قبول المخصصات الموضوعة في هذا الفصل ·

٢— قسم الدخل

الفصل - ١ : الجمارك والمكوس

لقد قدرت ارقام الواردات في هذا الفصل بما ينقص عن سابقها في السنة الماضية بمقدار (١٥٠٠) جنيه وسبب ذلك ملاحظة تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية وما تبعهـا من سقوط قيمة العملة الفلسطينية وتحول تجارة بعض اصناف السلع من سوريا الى فلسطين ·

الفصل — ٢ : الرخص والضرائب

بلغت الزيادة فيما قدر لهذا الفصل على ما كان عليه في السنة الماضية (١٧٢٠٠) جنيه نشأت عن تحسن اسعار الحبوب وتعداد مواشي بعض العشائر السورية التي دخلت الى بلاد شرقي الاردن اثناء التعداد وبالجملة لقد ساعد على ايجاد هذه الزيادة كون الموسم الزراعي في هذه السنة احسن من سابقه في السنة الماضية بصورة نسبية ·

الفصل — ٣ : رسوم المحاكم والدوائر

ان صافي الزيادة فيما قدر لهذا الفصل عبارة عن (٤٠٠٠) جنيه نشأت عن اضافة ٤٠٠ جنيه الى واردات الصحية والمستشفى لان هذا المبلغ يؤخذ من بلدية عمان لقـاء ما تقوم به اداره الصحة من الخدم ولم يكن قد ادخل فيما قدر للسنة الماضية ومن اسباب الزيادة مباشرة الحكومة اقتطاع عائدات التقاعد من الجنود والضباط وقد قدر بناء على ذلك ان عائدات التقاعد ستزداد بمقدار (٢٢٠٠) جنيه و يوجد كذلك ٣٠٠ جنيه زيدت بسبب ما هو منتظر من بيع الخرائط في دائرة الاراضي · وهنالك (٥٠٠) جنيه زيدت لقاء ما كان مقدراً ان يدخل على الخزانة المالية فيما اذا تقرر مشروع قانون رسوم المحـاكم الشرعية غير ان هذه الزيادة سوف لا تتحقق بسبب رد المشروع المذكور وعلاوة على ما ذكر من الزيادات المقدرة للواردات في هذا الفصل يوجد زيادات بنيت على اساس المبالغ المستوفاة في السنة الماضية بناء على حصول القناعة بأمكان الحصول عليها في هذه السنة ايضا ·

الفصل — ٤ : واردات البرق والبريد والهاتف

في هذا الفصل زيادة صافية قدرها ٣٢٤٠ جنيهاً قدرت بسبب توقع مبيعات كبيرة من الطوابع الجديدة التي ستضعها دائرة البرق والبريد في ميدان التداول ثم اقبال الجمهور على التعامل بالحوالات البريدية وزيادة في اجور البرقيات بسبب تعاطي الرسائل البرقية مع سوريا مباشرة ·

الفصل — ٥ : واردات املاك الدولة

ان الزيادة الصافية المقدرة لهذا الفصل عبارة عن (٥٠) جنيها يمكن حصولها بسبب تحسن اسعار الحبوب ·

الفصل — ٦ : الفوائد

بلغت الزيادة الصافية المقدرة لهذا الفصل ٢٥٠ جنيهـاً يمكن حصولها من فوائد القروض الزراعية التي وزعتها المالية في السنة الماضية ومما ينتظر حصوله من فوائد اقساط الاعانة المالية »

الفصل —٧ : واردات مختلفة

ان صافي النقص الحاصل في واردات هذا الفصل وقدره ١٣٢٠ جنيهاً ناشيء عن تقدير حصة شرقي الاردن من ارباح العملة الفلسطينية بنقص على ما قدر لها في السنة الماضية والسبب في ذلك هو ان المبلغ الذي قدر للسنة المذكورة كان عبارة عن حصة هذه البلاد لسنتين وليس لسنة واحدة ·

الفصل —٨ : بيع الاراضى الاميرية

ان النقص في هذا الفصل عبارة عن (٣٠٠) جنيه وهو نقص طبيعي بالنظر للاوضاع الاقتصادية الحاضرة ·

الفصل — ٩ : اعانة الخزانة البريطانية

لقد انقصت هذه الاعانة من (٨٤٧٠٠) جنيه الى (٦٥٥٠٠) جنيه بسبب الموقف المالي الحاضر ·

الفصل — ١٠ : اعانة قوة الحدود

ان الاعانة المقدرة لهذا الفصل هي عبارة عن نفقات القوة المذكورة التي اثبتت في قسم الخرج ·

الخاتمة :

بالنظر للبيانات الآنفة قررت اللجنة المالية وضع مشروع قانون الموازنة المالية للسنة الحاضرة في الصيغة الآتية:

شكري بك — المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون الميزانية العامة لسنة (١٩٣٢—١٩٣٣) المالية ويعمل به اعتباراً من بداية السنة المذكورة

شكري بك — لا اظن انه يوجد في هذه المادة ما هو حرى بالمناقشه لذلك ارجو ان توضع بالرأي ·

(فقرر المجلس الموافقة عليها) ·

شكري بك — الفصل الاول :

المقر العالي

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١— المقر العالي					
١ — مخصصات سمو الامير المعظم					
آ— المخصصات الشخصية لسمو الامير المعظم	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٠٠	٠٠	

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
ب– مخصصات سمو الامير طلال	٤١٠	٨٢٠	٤١٠	٠٠	(١–ب) في سنة ٣١–٣٢ كانت المخصصات لستة اشهر فقط
٢– مستشار خاص (٣٨–٢–٤٦)	٤٨٠	٥٠٤	٢٤	٠٠	(٢) زيادة سنوية
٣– سكرتير (٣٢–١–٣٧)	٤٤٤	٤٤٤	٠٠	٠٠	
٤– طبيب (٢٦–١–٣١)	٣١٢	٣١٢	٠٠	٠٠	
٥– كاتب وامام (٩–٢/١–١٢)	١٤٤	١٤٤	٠٠	٠٠	
٦– سائق ،	١٨٠	١٨٠	٠٠	٠٠	
٧– علاوة فرق العملة	١٤	١٤	٠٠	٠٠	
٨– آذن	٣٦	٣٦	٠٠	٠	
المجموع	١٤٠٢٠	١٤٤٥٤	٤٣٤	٠٠	صافي الزيادة ٤٣٤ ل ف

عادل بك — اظن انه كان المبلغ الذي قدر لسمو الامير طلال هو «١٠٠٠» جنيه في السنة ولا ادري ما السبب لوضع مبلغ ٨٢٠ جنيه فقط ارجو الايضاح من مقرر اللجنة المالية ·

شكري بك — نعم ، لقد كان في العزم ان تكون المخصصات المذكورة عبارة عن ١٠٠٠ جنيه ولكنه بسبب الموقف المالي الحاضر لم تستطع الحكومة ان تؤيد هذه الفكرة فاكتفي بالمبلغ الوارد في الميزانية المعروضة على المجلس · اني الفت النظر الى ان المجلس يمكنه ان يدقق في الرقم المعروض عليه ، ولا اعتقد انه من الصواب بالنسبة لما نحن عليه من ازمة اقتصادية ان يفكر في تزييد المخصصات الواردة في الميزانية · لا شك في ان العاطفة التي حدت الى السؤال عن مخصصات سمو الامير طلال هي عاطفة طيبة واني اشترك بالشعور بها ولكن الموقف المالي مع الاسف لم يساعد على وضع المخصصات المذكورة بمقدار (١٠٠٠) جنيه ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اوجه نظر الاستاذ عادل بك الى انه لم يقرر فيما مضى ان تكون مخصصات سمو الامير طلال ١٠٠٠ جنيه بل قرر ان تكون ٨٢٠ جنيهاً بدليل ان ما ورد في ميزانية السنة السابقة المقرر قبولها في مجلسكم العالي كان ٤١٠ جنيهات عن ستة اشهر اي نصف المبلغ الذي ذكرته ومن ذلك يتضح ان ما قاله الاستاذ غلط وانه لم ينزل شيء من المبلغ المقرر سابقاً

عادل بك — رأيت في ضبط من ضبوط الجلسات السابقة بأن هناك اقتراح بشأن وضع مخصصات ١٠٠٠ جنيه لسمو الامير طلال وعلى هذا الاساس كان قبل هذا الاقتراح على ما اعتقد

اني اشكر حضرة مقرر اللجنة المالية على تصريحه ، بان الازمة الاقتصادية والحالة المالية تدعو للتنقيص من

الرواتب والمخصصات

الحقيقة ان البلاد تعاني ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل ولكني استغرب كل الاستغراب بل ارى من العجب ان يبحث عن ازمة اقتصادية تعانيها البلاد وان توضع في الواردات التي ستجبى من المكلف الاردني في هذه السنة زيادة على ما كانت عليه في العام الماضي بمبلغ (٢٣٠٠٠) جنيه وان اكثر اقلام الرسوم والضرائب تزيد عما هو مقدر في العام الماضي المنصرم وكذلك عما امكن تحصيله من الاهلين في العام السابق ·

فأن كان هنالك ازمة ، وفقر في هذه البلاد فكان يجب ان ينظر في هذا الامر ، ليس من حيث النفقات بل من حيث الضرائب التي تحمل على عاتق الاهلين · بالرغم عن ضائقتهم المعترف بها من قبل اللجنة ·

بعد هذه المقدمة اريد ان اقول كلمة في موضوع مخصصات سمو الامير طلال وهي ان سموه هو المرشح لولاية عهد هذه المملكة — لانه لم يسن قانون في موضوع ولاية العهد — فأمير كهذا يجب ان تؤمن له النفقات اللازمة · وهذه النفقات ، على ما اعتقد ويعتقد كل من يعرف حالة سمو الامير طلال ، ينبغي ان تكون اكثر من المبلغ المقرر في المشروع ، واعتقد ان زيادة هذا المبلغ حتى الـ (١٠٠٠) جنيه لا يمكن ان يؤثر على مجموع الميزانية حتى اذا بقيت على حالها ·

ان هنالك وفورات قدرها (٤٠٠٠) جنيه هذا عدا عن الوفورات التي قد تحصل من اقلام عديدة موضوعة في ميزانية السنة الحاضرة ·

لذلك وبالرغم عن الضائقة الاقتصادية اقترح ان يجعل هذا الراتب (١٠٠٠) جنيه في السنة ·

شكري بك — احببت ان الفت النظر الى ان الزيادة التي ظهرت في تقدير الواردات لا ينفيها قط القول بوجود ازمة اقتصادية ·

تعلمون ان قسماً كبيراً من اعشار هذه البلاد يجبى على اساس التخمين وان الحصة العشرية تتحقق بالنسبة الى اسعار الحبوب وان الاسعار في هذه السنة اعلى مما كانت عليه في السنة الماضية ، وهذا هو سبب جوهري · اريد ان اقول ان هذا هو أحد الاسباب التي ادت الى ما ترونه من تزييد الواردات ·

اما فيما يتعلق بمخصصات سمو الامير طلال فاني قد اشرت في قولي السابق الى انه كان في النية جعلها (١٠٠٠) جنيه ولا يفيد ذلك ان هذا المبلغ كان قد قرر ، بدليل ان ميزانية السنة الماضية انما احتوت ٤١٠ جنيهات لستة اشهر ·

اعود فأذكر مع اشتراكي في الشعور بعاطفة عادل بك ارى انه ليس من المستطاع في مثل موقفنا الحاضر ان نزيد شيئاً على المخصصات الواردة في ميزانية السنة الحاضرة · قد يكون من المفيد ان اشير بوضوح الى موقفنا المالي ، فلعل ذلك يساعد على ابداء رأيي سديد في معالجة الامور ·

تعلمون ان طلبات عديدة قدمت الى الحكومة من اجل تخفيف الضرائب بسبب المحل الذي اصاب الزروع في بعض المحال ، لقد انجزت المالية درس معظم هذه الطلبات فبلغ مقدار الضرائب التي رأت المالية ان تتقدم الحكومة باقتراح اعفائها اكثر من (٧٠٠٠) جنيه ، فاذا اضيف الى هذا المبلغ ما سيقترح اعفاؤه من

الضرائب بسبب الطلبات التي لم يتم درسها فقد يبلغ مجموع الضرائب التي ستقترح المالية اعفاءهـا (١٠٠٠٠) جنيه على وجه التقريب هذا من جهة ومن جهة اخرى، فليس من المنتظر ان تحصل وفورات كثيرة هذه السنة بسبب كون المخصصات قد انزلت الى اقصى حد ممكن ٠

اريد من هذا البيان ان الفت نظر المجلس الى انه علينـا ان نلاحظ ان الحكومة امام (١٠٠٠٠) جنيه ستنقص من الواردات بسبب اعفاء الضرائب فاذا وضعنا امام اعيننا هذه الحقيقة نستطيع ان نقدر الامكان فيما يتعلق بتزييد المخصصات ٠

متري باشا -- انني اشكر عطوفة مقرر اللجنة على نظريته بشأن الازمة الحاضرة واشارك الزميل عادل بك بلزوم زيادة مخصصات سمو الامير طلال ، الا انه نظراً للحالة الاقتصادية الحاضرة التي ليست بخافية على مجلسكم الموقر والضيق الشديد الذي استولى على هذه البلاد من جراء القحط وقلة الموارد ارجو من عطوفة مدير الماليـة ان يداوم على هذه النظرية ، كما قال المثل (الظلم بالسوية عدل في الرعية) فالبلاد بهذا الزمن تتطلب التوفير وكل ما يتوفر من الرواتب يخفف الحمل عن الفلاح ويحفظ موازنة الحكومة ٠

فعليـه ارى من الموافق انه لا بأس من ابقـاء راتب سمو الامير طلال على حاله وسموه مشهور بعطفه وشفقته على البلاد ٠

قاسم بك — ان عطوفة مدير الخزينة صرح بان مقدار ما ينوى اقتراحه لأجل اعفـاء المكلفين الذينهم اصيبوا بالقحط يعادل (١٠٠٠٠) جنيه ٠ نلفت نظر الحكومة الى قبول هذا الاقتراح وتنزيل المبالغ المذكورة عن عاتق المكلف الاردني ٠

عادل بك — يظن الزميل متري باشا انه في عدم اعادة زيادة مخصصات سمو الامير طلال هو تخفيف عن عاتق المكلف الاردني فاعتقد ان هذا الظن مغلوط ولا يوجد احد يفكر في امر التنقيص عن عاتق المكلف المذكور ، بل في زيادة الواردات وقد كنت بحثت عن هذه الزيادات وقد ذكر حضرة الزميل شكري بك اسباب وضع هذه الزيادات، وعندي ان هذه الاسباب ليست موافقة تماماً مع الحقيقة وان هنالك زيادات اخرى وضعت لتزييد الواردات بقصد تنقيص الاعانة البريطانية وهذا هو بيت القصيد ٠

ان الحكومة وضعت امام امر واقع وقد ابلغت ان مقـدار الاعانة المذكورة سيكون في هذه السنة (٦٥٥٠٠) جنيهاً بدلاً من (٨٤٧٠٠) جنيهاً وبناء على هذا اضطرت الحكومة الى التغيير والتبديل والتنقيص من بعض النفقات التي كانت تراها من الاهمية بمكان ومن جملة هذه الصرفيـات عدة امور مفيدة اضطرت الحكومة لشطبها وحذفها من الميزانية ٠ انا من الذين ينقمون على وجود هذه الاعانة ، لانها هي سبب شقاء هذه البلاد ولكن اذا نظرنا الى العهود المعقودة ، نرى ان الحكومة البريطانية لم تكن في عملها هذا على حق ، لانها بحكم العهد الموجود بينها وبين الحكومة السابقة مضطرة بتسديد عجز ميزانية شرق الاردن ، ذلك العجز الذي يتأتى عن فكرة تأمين ادارة صالحة في هذه البلاد ٠

فاعتقد ان تأمين ادارة صالحة لهذه البلاد تحتـاج الى امور كثيرة قد اضطرت الحكومة لشطبها بسبب

تنقيص الاعانة المذكورة ٠

اني اطمن حضرات الاعضاء الكرام بأنه عند تدقيق مفردات الميزانية سنجد مبالغ جسيمة يمكن التوفير منها ، تلك المبالغ التي تصرف بصورة غير مفيدة للبلاد وهي لم تكن ضرورية وقد اجريت حساباً تقريبياً عن مقدار هذا المبلغ فوجدت ما يمكن توفيره من هذه الميزانية يبلغ اكثر من (٦٠٠٠) جنيه ٠ فنظراً لما عرضت وباعتبار ان سمو الامير طلال يشغل مركزاً هاماً في هذه البلاد يجب على هذه الامة ان تقوم بايجمله مرفهاً ٠

فأني اؤيد اقتراحي السابق واطلب اضافة المبلغ اللازم على مخصصات سمو الامير طلال ٠

متري باشا - قال حضرة الزميل عادل بك انني اظن ان هذا النقص يشمل المكلف الاردني لا بل عندي العلم اليقين انه لا يشمل ، بل يوفر لخدمة الحكومة وكثرة المرتبات هي التي تحمل المكلف الاردني وتزيد الضرائب عليه لذا اكرر طلبي وارجو من المجلس الموقر ان يداوم على نظرية الحالة الحاضرة بالتخفيف عن المكلف ٠

شكري بك — ارجو عند ما نفكر في تزييد المخصصات ان نعلم انه في مقابل ذلك ينبغي ان نجد واردات جديدة بمقدار تلك الزيادة وننقص من مخصصات النفقات بالمقدار اللازم

فألفت نظركم الى هذه الناحية التي يجب ان نلاحظ فيما نناقشه الآن هذا من جهـة ، ومن جهة اخرى احب ان اصرح ايضاً انه لتأييد الزيادة التي يطلبها عادل بك ، يحتاج الامر الى موافقة السلطة المنتدبة وليس في مقدور الحكومة بمجرد رغبتها ان تحقق الزيادة ٠

فأرجو من حضرة الزميل عادل بك ان يبين الناحية التي يريد ان توفر منها مخصصات الاضافة المطلوبة، اذا كان يضمن موافقة المجلس وتأييده لاقتراحه ٠

حسين باشا الطراونه — اقترح تأجيل البحث في قضية زيادة مخصصات سمو الامير طلال لنتيجة تدقيق الميزانية فاذا وجد هنالك وفورات فلا بأس من عرضها على الرأى لاخذ القرار القطعي بشأنها ٠

عادل بك -- اريد ان ارد على كلمة قالها حضرة الزميل شكري بك ، وهي ان تزييد المرتب يحتاج الى اقرار موافقة السلطة البريطانية ٠ انا لا اقرله ذلك ولا هذا المجلس يقر له ذلك ايضاً ٠ ان هذا المجلس هو حر في تدقيق هذه الميزانية حسب القانون الاساسي وله ملء الحق ان يتصرف بأي رقم من ارقام الميزانية وليس لأحد ان يعارضه بذلك ٠ ان الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاق لها حق ابداء المشورة في موضوع الميزانية اما المداخلة بها فليس من حقها ، اذ انه لا يبقى اي معنى لحكم القانون الاساسي لا بل ايضاً للاستقلال الذي اعلن وذكر في العهد المذكور ٠ وعندي ان هذه المداخلة بهذا الشكل في امر الميزانيـات هو بمعنى السيطرة التامة على جميع مرافق البلاد ومع هذه الفرضية لا يبقى اية حكمة للقـانون الاساسي ، ولا للأوضاع الاستقلالية الحاضرة ، وتكون بريطانيا هي التي تدير البلاد مبـاشرة اما من حيث اقتراح الزميل حسين باشا الطراونه اوافق عليه ونرجئ البحث فيه لبينما ننظر بأمر الوفورات ٠

شكري بك — احب ان اقول كلمة واحدة وهي انه عند ما ناقشت اقتراح زيادة المخصصـات اردت ان اشير الى المشورة المنصوص عليها في الاتفاقية الاردنية — البريطانية المصادق عليهـا من قبل هذا المجلس ، اذ

لا بد من ملاحظة ضرورة الحصول على هذه المشورة حينما نعالج ما يعرض علينا من الشؤون المالية ·

عادل بك — لقد دققت الماده السابعة الواردة في هذا الفصل واذكر انه كان فيما مضى جرى بحث مطول حول فرق العملة بين العملة الفلسطينية والمصرية ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اسمح لي ان اقاطعك كما قاطعت شكري بك · هذه العلاوات تدفع بموجب قانون ولا فائدة من البحث في تنزيلها قبل الغاء القانون ·

عادل بك — ماذا ينص هذا القانون ؟

شكري بك — اعتقد انه في مقدور المجلس ان يقرر قبول هذا الفصل محتفظاً بالمبدأ الذي اقره متري باشا ·

عادل بك — هل هذا من المعقول؟

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع هذا الفصل بالرأي ·

(فلم تحصل اكثرية فأجل)

شكري بك — الفصل الثاني ، الديون العمومية وفائدة القروض :

الديون العمومية وفائدة القروض

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
الفصل (٢) الديون العمومية وفائدة القروض					
١– فائدة السلفات	٥٩٠	٥٩١	١	٠٠	صافي الزيادة ١ ل ف

(قبل)

شكري بك — الفصل الثالث ، المجلس التشريعي :

المجلس التشريعي

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٣– المجلس التشريعي					
١– ١٦ عضو براتب ٢٠٠ ل ف سنوياً	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٠٠	٠٠	
٢– سكرتير (٢١–٢٥)	٣٠٠	٣٠٠	٠٠	٠٠	
٣– كاتب (٩–١٢)	١١٤	١٢٠	٦	٠٠	(٣) زيادة سنوية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٤– آذن لستة اشهر فقط براتب ٣ ل ف شهرياً	١٨	١٨	٠٠	٠٠	
مجموع الرواتب	٣٦٣٢	٣٦٣٨	٦	٠٠	
ب – النفقات الاخرى					
٥– نقليات وسفريات	١٢٠	١٢٠	٠٠	٠٠	
٦– انارة وتدفئة	٨	١٠	٢	٠٠	
٧– متفرقة	١٠	١٠	٠٠	٠٠	
٨– برق وبريد وهاتف	١٠	١٠	٠٠	٠٠	
مجموع النفقات الاخرى	١٤٨	١٥٠	٢	٠٠	
مجموع مخصصات المجلس التشريعي	٣٧٨٠	٣٧٨٨	٨	٠٠	صافي الزيادة ٨ جنيهات

قاسم بك — تلاحظون ان جميع الدوائر لها اذنة بقدر احتياجها اليهم · وبما ان عدد الدورات فوق العادة التي عقدها مجلسنا تبلغ خمس دورات ولا يوجد لآذن المجلس مخصصات الا عن ستة اشهر فقط فأرجو ان توضع له عن سنة واحدة تأميناً لنظافة المجلس وخوفاً من الغبار الذي يستولي عليه في اثناء العطلة ·

وكيل الرئيس توفيق بك — هل وجدتم ان نظافة المجلس غير كافية عند انعقاد الجلسات ؟

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع الفصل الثالث في الرأي ·

(قبل)

شكري بك — الفصل الرابع ، التقاعدية والتعويضات ·

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٤– التقاعد والتعويضات					
١– التقاعد	٣٤٨٠	٤٠٠٠	٥٢٠	٠٠	
٢– التعويضات	١٢٧٠	١٥٠٠	٢٣٠	٠٠	
مجموع التقاعد والتعويضات	٤٧٥٠	٥٥٠٠	٧٥٠	٠٠	صافي الزيادة ٧٥٠ ل ف

(قبل)

شكري بك — الفصل الخامس ، رئاسة الوزراء والداخلية ·

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١- ٩٣٢	ميزانية ٩٣٢-٩٣٣	الزيادة	النقصان	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٥ — رئاسة الوزراء والداخلية					
آ —الرواتب					
١ — فخامةرئيس الوزراء (خصوصي)	١٢٠٠	١٢٠٠	٠٠	٠٠	
٢— السكرتيرالعام (٤٨—٥٨)	٦٢٤	٦٤٨	٢٤	٠٠	٢ – زيادة سنوية
٣—مساعدالسكرتيرالعام (٢١—٢٥)	٢٨١	٢٩٣	١٢	٠٠	٣— « «
٤— كاتب (١٧—٢٠)	٢١٣	٢١٠	٠٠	٣	٤ـ بسبب تغيير صاحب الوظيفة
٥— « (١٣—١٦)	١٧٤	١٦٢	٠٠	١٢	٥— « « « «
٦— كاتبان (٩ —١٢)	٢٨٢	٢٨٨	٦	٠٠	٦—زيادة سنوية
٧— كاتب (٦ —٨)	٣٦	٧٢	٣٦	٠٠	٧—عين لستة اشهر فقط في سنة ٣١—٣٢
٨— علاوة فرق العملة	٩	٤	٠٠	٥	
٩— أذنة	١٢٠	١٢٠	٠٠	٠٠	
مجموع الرواتب	٢٩٣٩	٢٩٩٧	٧٨	٢٠	
وفورات غير معينة	٢٩	٠٠	٢٩	٠٠	
المجموع	٢٩١٠	٢٩٩٧	١٠٧	٢٠	
ب — النفقات الاخرى					
١٠— تقليات وسفريات	٤٣٠	٤٤٠	١٠	٠٠	
١١— انارة وتدفئة	٢٠	١٥	٠٠	٥	
١٢— متفرقة	١٠	٥	٠	٥	
١٣— برق وبريد وهاتف	١٤٠	١٤٠	٠٠	٠٠	
١٤— فوق العادة (خدمات سرية)	٢٤٠	٢٤٠	٠٠	٠٠	
مجموع النفقات الاخرى	٨٤٠	٨٤٠	١٠	١٠	
مجموع مخصصات رئاسة الوزراء	٣٧٥٠	٣٨٣٧	١١٧	٣٠	صافي الزيادة ٨٧ ل ف

عادل بك — ان اعضاء هذا المجلس يرغبون كل الرغبة في ان يضعوا في هذه الميزانية مخصصات لمشاريع عمرانية محتاجة اليها البلاد وان هذا المجلس سبق وقرر في دفعات عديدة مشار بم ووعدت الحكومة بالقيام

بها ولم يتم شيء من ذلك . و بناء على الرغبة التي ذكرتها اريد ان اسأل من حضرة وكيل الرئيس عما اذا كان بالامكان الاستغناء عن الكاتب الوارد ذكره بالمادة السابعة ام لا ؟ اذ اني لاحظت من تدقيق مذاكرات المجلس السابقة ان حضرة وكيل الرئيس كان اقترح تنزيل عدة وظائف من دائرة الرياسة وكان هذا الاقتراح قُبل وأُلغيت عدة وظائف من جملتها مساعدية السكرتارية العامة، حتى اذا كان بالامكان ان نستغني عن هذا الكاتب ام لا ؟

وكيل الرئيس توفيق بك — ذكر الاستاذ بذاته ان وظائف كثيرة كانت الغيت من ملاك رئاسة الوزراء في السنين السابقة وقد ظهر بعدئذ ان الحاجة تدعو لايجاد هذه الوظيفة حتماً واظن ان هذه الدائرة التي كانت قبلت بألغاء عدة وظائف ما كانت تتمسك بوجود وظيفة من الدرجة العاشرة لو لم تكن الضرورة تدعو اليها، اذ ان كثيراً من الاغلاط وقعت في نصوص القوانين وفيما ينشر بالجريدة الرسمية بسبب عدم وجود وقت لدى الموظفين الحاليين للمقابلة والتدقيق ، لا سيما اذا مرض احد منهم او ذهب بالاجازة .

عادل بك — هل لا يمكن من الاستفادة من كتاب المجلس التشريعي ؟

وكيل الرئيس توفيق بك — جربنا ذلك ولم نجده كافياً لسد الحاجة ومع ذلك فأننا نستفيد من هذين الموظفين بقدر الامكان في زمن عطلات المجلس .

حسين باشا الطراونه — اعترض على اعطاء المياومات السفرية للموظفين في جميع الدوائر .

وكيل الرئيس توفيق بك — هذه المياومات تدفع بموجب قانون التقليات والسفريات ولا سبيل لتنزيلها بدون ان يعدل القانون وليس من فائدة للبحث في ذلك الآن .

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع الفصل الخامس بالرأي

(قُبل) .

شكري بك — الفصل السادس ، ادارة المقاطعات :

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٦— ادارة المقاطعات					
آ — الرواتب					
١—٤ متصرفين (٣٢—٣٧)	١٦٧١	١٦٥٦	٠٠	١٥	(١) تبديل اصحاب الوظائف
٢—٥ قائمي مقام (٢١— ٢٥)	١٤٨١	١٤٦٤	٠٠	١٧	(٢) « « «
٣—٥ مديري نواحي (١٣—١٦)	٧٤٥	٠٠	٠٠	٧٤٥	انظر المادة —٤—

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢ ل ف	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣ ل ف	الزيادة ل ف	النقص ل ف	ملاحظات
٣آ–٣ « » (١٣–١٦)	٠٠	٥٧٨	٥٧٨	٠٠	من المادة (٣)
٤–٩ كتاب (٩–١٢)	١٢١٨	١٢٦٣	٤٥	٠٠	(٥) زيادة سنوية
٥–٥ « (٦–٨)	٣٤٥	٤٣٤	٨٩	٠٠	(٦) زيادة سنوية
٦– علاوة فرق العملة	٧٨	٥٦	٠٠	٢٢	
٧– اذنة	٣٨٤	٣٨٤	٠٠	٠٠	
المجموع	٥٩٢٢	٥٨٣٥	٧١٢	٧٩٩	
وفورات غير معينة	١٦٧	٠٠	١٦٧	٠٠	
مجموع الرواتب	٥٧٥٥	٥٨٣٥	٨٧٩	٧٩٩	
ب – النفقات الاخرى					
٨– تقليات وسفريات	٧٥٠	٧٢٥	٠٠	٢٥	
٩– انارة وتدفئة	٧٠	٦٥	٠٠	٥	
١٠ متفرقة	٢٥	٢٠	٠٠	٥	
١١– برق وبريد وهاتف	٥٠٠	٤٢٥	٠٠	٧٥	
مجموع النفقات الاخرى	١٣٤٥	١٢٣٥	٠٠	١١٠	
مجموع مخصصات ادارة المقاطعات	٧١٠٠	٧٠٧٠	٨٧٩	٩٠٩	صافي النقص ٣٠ ل ف

قُبل

شكرى بك – الفصل السابع ، وزارة العدلية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢ ل ف	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣ ل ف	الزيادة ل ف	النقص ل ف	ملاحظات
٧– وزارة العدلية					
آ– الرواتب					
١– وزير العدلية (٤٨–٥٨)	٥٧٦	٦٠٢	٢٦	٠٠	(١) زيادة سنوية
٢– مستشار قضائي (خصوصي)	١٣٩٢	١٣٤٢	٠٠	٥٠	(٢) الغاء علاوة غلاء المعيشة
٣– رئيس كتاب (٢١–٢٥)	٢٨٦	٢٩٤	٨	٠٠	(٣) زيادة سنوية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١–٩٣٢ ل ف	ميزانية ٩٣٢–٩٣٣ ل ف	الزيادة ل ف	النقص ل ف	ملاحظات
٤– كاتبان (١٣–١٦)	٣٥٣	٣٦٥	١٢	٠٠	(٤) زيادة سنوية
٤آ– ناسخ (٩–١٢)		١٠٠	٠٠	٠٠	(٤آ) وظيفة جديدة اعتباراً من ١ – ٥ – ٩٣٢ .
٥– علاوة فرق العملة	٤١	٥		٣٦	
٦– أذنة	٧٢	٧٢			
– محكمة الاستئناف –					
٧– رئيس (٤٨–٥٨)	٥٧٦	٦٠٢	٢٦	..	(٧) زيادة سنوية
٨– عضوان (٣٢–٣٧)	٧٩٨	٨٥٢	٥٤	..	(٨) زيادة سنوية وتصحيح خطأ .
٩– عضو (٢٦–٣١)	٣١٢	٣١٢			
١٠– رئيس كتاب (١٣–١٦)	١٦٠	١٦١	١		(١٠) زيادة سنوية
١١– كاتب (٩–١٢)	١١٧	١٢٣	٦		(١١) 〃 〃
١٢– 〃 (٦–٨)	٩٦	٩٦			
١٣– علاوة فرق العملة	٣	٣			
١٤– مباشر براتب ٤ ل ف شهرياً	٤٨	٤٨			
١٥– آذن	٣٦	٣٦			
النيابة العامة					
١٦– النائب العام (٣٨ – ٤٦)	٤٥٦	٤٨٢	٢٦		(١٦) زيادة سنوية
١٧– كاتب (٩ – ١٢)	١١٧	١٢٣	٦		(١٧) « «
١٩– علاوة فرق العملة	١٢			١٢	
محاكم المقاطعات					
٢٠– رئيس محكمة (٣٢–٣٧)	٤٣٢	٤٤٤	١٢		(٢٠) زيادة سنوية
٢١– رئيسا محكمة (٢١–٢٥)	٥٥٠	٥٧٠	٢٠		(٢١) « «
٢٢– عضوان (٢١–٢٥)	٥٢٨	٥٥٢	٢٤		(٢٢) « «
٢٣– عضوان (١٧– ٢)	٤٣٢	٤٥٣	٢١		(٢٣) « «

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٢٤—٤—مدعين عموميين(١٧—١٠)	٩١٢	٥٧٥		٣٣٧	(٢٤) مخصصات تسعة اشهر فقط لثلاثة وظـائف ومخصصات اربعة اشهر للوظيفة الرابعة
٢٥— مأمور اجراء (١٣—١٦)	١٥٦	١٥٦			
٢٦—٣ رؤساء كتاب (١٣—١٦)	٥٢٠	٤٩٣		٢٧	(٢٦) تبديل اصحـاب الوظائف
٢٧—٤ كتاب للمحاكم (٩—١٢)	٤٨٦			٤٨٦	(٢٧) انظر المواد٢٨و٢٩ و٣٠و٣٧و٣٨و٣٩و٤٠
٢٨—٣ كتاب (٩—١٢)		٣٨٤	٣٨٤		
٢٩—٦ كتاب للمحاكم (٦—٨)	٥٣٥			٥٣٥	
٣٠—٧ « « (٦—٨)		٦٥٤	٦٥٤		
٣١—٥ كتاب لمدعي العموم وللمأمور الاجراء (٦—٨	٤٢٠	٣٤٤		٧٦	(٣١) مخصصات تسعة اشهر فقط لاربعة من هذه الوظائف اما الخامسة فمخصصاتها تامة
٣٢— علاوة فرق العملة	١١	١١			
٣٣—١٠ مباشرين براتب ٤ ل ف شهرياً	٤٨٠	٤٨٠			
٣٤— اذنه	٨٤	٨٤			
محاكم الصلح					
٣٥— حاكما صلح (٢١—٢٥)	٥٠٤	٥٠٨	٤		(٣٥) تبديل وزيادة سنوية
٣٦—٣ حكام صلح (١٧—٢٠)	٧٢٠	٥٨٠		١٤٠	(٣٦) تلغى احدى هذه الوظائف اعتباراً من ١—٩—٩٣٢
٣٧—٦ كتاب «٩—١٢»	٨٣٦			٨٣٦	
٣٨—٧ كتاب «٩—١٢»		٨٤٩	٨٣٩		(٣٨) تلغى احدى هذه الوظائف اعتباراً من ١—٩—٩٣٢

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٣٩—٤ كتاب «٦—٨»	٣٣٦			٣٣٦	
٤٠— كاتبان «٦—٨»		١٨٦	١٨٦		
٤١— علاوة فرق العملة	٢٤	٢٣		١	
٤٢— ١١ مباشر	٥٢٨	٥٢٨			
٤٣— آذن	١٤	٢٤			
٤٤— كاتب عدل عمان «١٣—١٦»	١٥٦	١٦٢	٦		(٤٤) زيادة سنوية
مجموع الرواتب	١٤١٢٥	١٣٦٦٨	٢٤١٥	٢٨٧٢	
وفورات غير معينة	٣٣٥	٠٠	٣٣٥	٠٠	
المجموع	١٣٧٩٠	١٣٦٦٨	٢٧٥٠	٢٨٧٢	
ب — النفقات الاخرى					
٤٥— نقليات وسفريات	٧٠٠	٥٥٠		١٥٠	نقل ١٠٠ جنيه الى المادة «٣٣» من الفصل ١١
٤٦— انارة وتدفئة	٧٥	٧٠		٥	
٤٧— متفرقة	٤٠	٣٥		٥	
٤٨— برق وبريد وهاتف	١٧٥	١٧٥			
٤٩— البسة المحضرين	٩٠	٧		٢٠	
٥٠— نفقات الطب الشرعي	٤٥٠	٤٥٠			
٥١— نفقات المحاكم العشائرية	١٥٠	١٠٠		٥٠	
٥٢— مشترى كتب حقوقية		٥٠	٥٠		
مجموع النفقات الاخرى	١٦٨٠	١٥٠٠	٥٠	٢٣٠	
مجموع مخصصات وزارة العدلية	١٥٤٧٠	١٥١٦٨	٢٨٠٠	٣١٠٢	صافي النقص ٣٠٢ ل ف

عادل بك — اني لاحظت اضافة ناسخ في وزارة العدلية اعتباراً من ١ — ٥ —٩٣٢ وعلى ما علمت ان هذا الناسخ سيشتغل في قلم دائرة المستشار مع انه يوجد لدى المستشار موظفين آخرين وبالرغم ان اشغـال المستشار السابق كانت فيما مضى أكثر من الآن ولم تحتاج هذه الدائرة الى هذا الناسخ فاني ارى انه يجب توفير هذا المبلغ المخصص لهذا الموظف الذي لم يعين بعد وشطبه من الميزانية . ثم مما يلاحظ في هذه الميزانية هو ان

وزارة العدلية قد قررت الغاء وظيفة المدعين العامين اعتباراً من شهر كانون الثاني سنــة ٩٣٣ وعلمت انه في النية ان تحال وظائف هؤلاء الموظفين الى الشرطة ، ان هذه الفكرة هي مغلوطة وتنفيذها في فرع من فروع العدالة في هذه البلاد ضربة قاضية

اننا رأينا بفلسطين ما يقوم به ضباط البوليس من اساليب شتى مخالفة لاحكام القانون في معاملة الناس الذين يجلبون كاظناء الى دوائرهم . وبالطبع لم ينس احد منا ما كان يجري فيما مضى من قبل مديرية الشرطة من تضييق وحبس خلاف الاصول لغايات سياسية وشخصية وحزبية وما عهدنا بالدور الذي لعب في قضية الكف الاسود ببعيد .

ان مدير الشرطة وقتئذ شوكت بك تربطني به صداقة شخصية وعائلية ولكني افبح ما قام به من اعمال منكرة سببت سجن عدة اشخاص محترمين في هذه البلاد وتوقيفهم مدة طويلة بداعي انه سيجري معهم التحقيق بقضايا سياسية ، ولما اقيمت الدعوى عليه ادعى ان قائد الجيش هو الذي امره بذلك ، وعلمت ان هذا الادعاء كان صحيحاً .

اذا نظرنا الى هذه الامور والى ما يجري في فلسطين يجب ان لا يسلم هذا الفرع الذي هو من اهم فروع القضاء الى ضباط الشرطة المنقادين انقياداً اعمى الى قوادهم ، ولا يمكنهم ان يردوا لهم امراً بحكم الصفة العسكرية فاذا سلمناهم اهم فرع من فروع العدالة فتكون النتيجة هي جعله تحت رحمة هؤلاء الاشخاص كلما شاءت اهواؤهم هذا عدا عن ان الجيش هو قوة تنفيذية والشرطة هي فرع من فروع هذه القوة ومن مقتضى النظريات الحقوقية ان لا تجمع سلطتي التشريع والاجراء بيد واحدة .

انكم سترون ان في هذه الميزانية عدة غرائب ومناقضات فبينما نرى ان وزارة العدلية تقترح الغاء المدعين العامين نرى من جهة اخرى ومثلا في قيادة الجيش يضعون مفتشاً لتفتيش الجوازات في حين انه في امكان الشرطي الذي يذهب مع القطار ان يقوم بذلك .

فاني لا اكتم على المجلس الموقر باني اشتبه كل الاشتباه من هذه الخطة ، واخشى ان تكون الغاية منها هي القاء القبض على اناس بدون سبب ولا مبرر كلما شاءت الاهواء والحزبيات .

اقترح عدم قبول الغاء هذه الوظائف وابقائها في الميزانية .

ثم تقترح وزارة العدلية الغاء حاكم الصلح في الطفيلة ونود ان يراجع الشخص الذي له عند الآخر مبلغ لا يتجاوز الليرة مثلا ان يذهب الى معان لاجل طلب حقوقه من خصمه ، ان هذا امر عجاب . نحن نطلب من الحكومة ان تضع في كل ناحية حاكم صلح ، بل نطلب اكثر من ذلك ان تجعل محاكم صلحية سيارة لتطوف القرى وتقضي بين الناس

ان الغاء وظيفة حاكم الصلح من الطفيلة البعيدة عشرون ساعة عن معان فهذا امر عجيب ايضاً ، اعتقد انهم لم يفكروا في هذا الالغاء الا بقصد التوفيق ما بين ما اقتصد وبين ما انقص من الاعانة البريطانية

لهذا اقترح رد هذا الطلب وابقاء كتاب المدعين العامين و يجب ان تبقى وظائفهم في الميزانية

متري باشا — ان امر تسليم وظائف المدعين العامين الى الشرطة امر لا يقبل به ولا يطمئن له وجدان حيث لا يخاف من القانون الا المطلع على القانون واحكام القانون

لذا اقترح ابقاء وظائف المدعين العامين وكتابهم وحاكم صلح الطفيلة حيث لا يخفى على المجلس الموقر بعد الطفيلة عن معان والكرك وان اصحاب الدعاوى الصغيرة لا يمكنهم ان يذهبوا الى معان او الكرك

حسين باشا الطراونه — ان المدعين العامين هم الملجأ الحصين الى طلاب العدل ، لا سيما ان افراد البوليس يجهلون القانون لذلك اقترح ابقاء وظائفهم ووظيفة حاكم الصلح في الطفيلة والتوسل لتأمين مخصصاته السنوية من بقية فصول الميزانية تأميناً للعدل .

قاسم بك — كانا نحتج ونطالب عدم الغاء وظائف المدعين العامين لكونها مفتاح القضاء في كل الامم وتوديعها الى افراد الشرطة لا يفيد القضاء لاسباب عديدة ذكر منها الاخوان بعض الشيء ومنها ان البوليس في حكومتنا لن يصل الى درجة تخوله ان يقوم بوظيفة المدعي العام

اقول هذه حكومة مصر التي لها بوليسها ثبت لديها ان قضية القنابل دبرت من قبل البوليس ، كما لا يخفى على مجلسكم اقترح اعادة مخصصات المدعين العامين

عمر حكمت بك وزير العدلية — اريد ان اعطي بعض ايضاحات حول الغاء وظائف المدعين العامين ومحكمة صلح الطفيلة واقول :

ان فكرة لغو وظائف المدعين العامين وتوديعها الى الشرطة اوجدت بناء على اقتراح المستشار القضائي ، فانا وافقت على هذا الاقتراح من حيث الاساس وذلك استناداً الى نظرية حقوقية لتلافي الاخلال الذي يحصل في الامن لسبب وقوع الجريمة ، هو من المنطق ان يكون عائداً للشرطة الذين هم مسؤولون عن محافظة الامن العام بشرط ان يكونوا ذوي الكفاءة ، ولهذا فقد قام رئيس محكمة الاستئناف بتدريس بعض مفوضي الشرطة وتدريبهم حيث بعد ذلك وزعوا على دوائر المدعين العامين ليتمرنوا فيها

ان قضية اقتصاد «١٦٠٠٠» ليرة من الموازنة العامة قد عجلت على فكرة الالغاء المذكور وانتجت ايضاً لغو محكمة صلح الطفيلة ، اما اذا كان المجلس الموقر يرى ان هذا العمل سابق لاوانه فاني لا ارى بأساً من تأجيله للسنة القادمة . واما مسألة لغو محكمة صلح الطفيلة فهي مسألة اقتصادية صرفة على ان الموازنة لو تساعدني لكنت بدون الغاء المحكمة المذكورة شكلت محاكم صلحية في النواحي

عوده بك — تعلمون حضرتكم ان التشريع السكسوني يختلف كل الاختلاف عن التشريع اللاتيني ، واللاتيني هو التشريع الافرنسي الذي اخذ عنه الشارع التركي في وضع القوانين وفي هذه القوانين ما يستوجب ضرورة تعجيل الاحكام ومراقبة الامور على الاحكام الصادرة من قبل المحاكم والحكام .

واما التشريع السكسوني ، فقد جعل القضاة مستقلون لا يهمهم امر الادعاء ولا قضايا تعقيب الجرائم وكل هذا متروك الى الشرطة و يعتبر ان الحق العام مثل الحق الشخصي .

لقد تمشت بلاد شرق الاردن على الاصول التركي المبني على التشريع اللاتيني وكان متناسباً مع احوالنا وعاداتنا . ولما كنا نتمشى على القوانين التركية كنا نتمنى ان تكون الشرطة على غاية من الرقي للاستغناء عن المدعين العامين .

ولما كان المستشار ذو ذهنية سكسونية وبناء على تجاريبه في بغداد اراد ان يطبق هذا الاصول في بلادنا ولكن طالما حضرة الوزير معترف بان دوائر شرطتنا لم تصل الى الغاية المطلوبة لا يمكننا ان نلغي مقام الادعاء العام الا بعد ان نتحقق كفاءة البوليس .

متري باشا — افاد وزير العدلية ان بعض مفوضي الشرطة احيلوا الى رئيس الاستئناف ليتلقوا علم القانون في مدة ستة شهر فلو عرفنا جميعنا ان تعليم القانون ممكن في ظرف ستة اشهر لشرعنا بالتعلم .

وزير العدلية عمر حكمت بك — ليس لاجل ان يكونوا قضاة .

متري باشا — كل منا يحب التوفير وهذه فكرة حسنة وليسوا المدعين العامين المطلعين على القانون مثل الشرطة ، حيث انني نظرت بعض اعمال تجري في النقاط تقشعر لها الابدان لعدم رحمتهم .

فلذا اقترح موافقة الزملاء الكرام لتأجيل البحث في هذا الموضوع الى الدورة الثانية .

عمر حكمت بك وزير العدلية — اما قضية الناسخ عند المستشار فضروري وجوده حيث لا يوجد كاتب مخصوص واما ما قيل عن كتاب الوزارة فهؤلاء لا يمكنهم ان يقوموا في تأمين هذه الوظيفة ولذلك زيد تعيين ناسخ يفهم اللغة الانكليزية ليقوم بمعاملات الترجمة و يعرف يكتب على الآلة الكاتبة كما انه لا يسهى عن البال بأن الشرطة هي الضابطة المانعة والعدلية ايضاً .

وكيل الرئيس توفيق بك — ان التأجيل الذي قصده وزير العدلية لا علاقة له بميزانية السنة الحاضرة التي ستبقى محتوية على مخصصات المدعين العامين و كتابهم وقاضي الصلح في الطفيلة وكاتبه عن السنة بأجمعها وهو انما يقصد ان يؤجل امر المناقشة في هذا الاقتراح الى السنة القادمة عند البحث في ميزانيتها اذ انه لا يريد ان يعترف من الآن بعدم صواب الاقتراح وان يحتفظ بالتقدم به مرة اخرى في المستقبل ، واذن لا مانع من قبول هذا الفصل على شرط ابقاء المخصصات كما قلت .

عادل بك — اريد ان اقول اولاً ، بأننا لا يمكننا ان نقبل بالاصول السكسوني لان هذا التشريع لا يوافق عاداتنا ولا يتفق مع رغائبنا فيما يتعلق بتطبيق قواعد العدل . ثانياً يوجد في وزارة العدلية — وانا من الاشخاص الذين يدخلونها مرات عديدة في النهار — اربعة اشخاص يساعدون الوزير والمستشار منهم عضو في محكمة الاستئناف وهذا بصورة دائمة يساعد المستشار في تدقيقاته القانونية والوزير في امور اخرى . ويوجد رئيس ديوان ، وهو الذي يشتغل في ترجمة القوانين وعدا عن هذين الشخصين يوجد كاتبين في قلم الوزارة احدهما يشتغل في الامور العربية والثاني بالانكليزية وكلاهما يكتبان على الآلة الكاتبة . وقد كان المستشار السابق ، الذي هو ايضاً انكليزي مكتف في هذه التشكيلات ، بالرغم اننا جميعاً نعلم ان القوانين التي سنت في ذلك التاريخ . اي

على دور المستشار السابق ، هي اكثر من القوانين التي قدمت في عهد المستشار الحالي .

لهذا اني ارى من الضرورة بمكان رد هذا الطلب وابقاء التشكيلات الحالية على ماهي عليه وارجو ان لا تحوجني اعضاء الحكومة لبيان ملاحظة حول هذا الموضوع قد يؤثر في امر هذه الميزانية تأثيراً عظيماً ..

عوده بك — ان وجود ما يؤثر على هذه الميزانية تأثيراً عظيماً فهذا الامر يتعلق بحضرة الزميل عادل بك ، اما ان يدلي به او يحفظه في قلبه .

اما الذي اريد ان اقوله فيما يتعلق بالناسخ ، تعلمون ايها السادة ان قلم الوزارة هو عبارة عن ثلاثة فروع ، فرع مقام الوزارة وما يتعلق به وفرع المستشار وفرع مقام التفتيش ولا سيما وضع نظام جديد يتضمن تفتيش كل قضية تصدر وكل واحد من هذه المقامات معلوم لديكم ما يقوم به الاعمال .

فاليوم الموجود في قلم الوزارة هو عبارة عن كاتبين ورئيس كتاب المشغول بالترجمة وان عمله ليس مقتصر على الاشتغال بأمور وزارة العدلية بل عليه ان يترجم كل كتاب يأتي من الدوائر الاخرى . اما الكاتبان واحد منهما مشغول فيما يتعلق في امور العدلية ومسك سجلات الموظفين والرواتب وطبع الكتب باللغة العربية ، والثاني منهما يقوم بوظائف لا تقل عما ذكرته .

تفضل حضرة الاخ عادل بك بأن المستشار السابق كانت لديه اعمال اكثر من الآن وكان مكتف بالكتبة الموجودين مع ان الامر ليس كذلك ، بل بالعكس وما كان امر التفتيش يحصل الا عند وقوع الشكوى . واليوم اصبح امر ضروري وعدا عن هذا كل قضية ترفع للوزارة تدقق ويكلف الكاتب بالكتابة عن كل ما يقتضي اليها فاذا اردتم تمشية الامور كما ترومون وعندما يحصل تأخير في المعاملات ان لا يكون وزير العدلية مكتوف الايدي والارجل يجب ان لا تبخلوا في وضع مخصصات هذا الناسخ ، والقضية لا تحتاج الى التطويل ولا الى الخطب الرنانة .

عادل بك — قد تكلم الزميل عوده بك بأسهاب فأنا سوف لا اطيل الكلام . اقول بأن وظائف العدلية والمستشار لم تزد قطعاً بل بالعكس أنا مستعد ان ابرهن لهذا المجلس ان القوانين التي صدرت في هذه البرهة هي اقل من السابق اما قضية التفتيش فهذه ليس لها علاقة في هذه التشكيلات فالمفتش هو الذي يكتب كل ما تقتضيه المصلحة ولم يكلف احداً بمعاونته . اما الدافع لهذا الامر هو ان موظفاً انكليزياً طلب تعيين موظف عنده واصبح لابد من تنفيذ رغبته وها هو عوده بك كان طلب مثل هذا الطلب ورفض طلبه . انا من الذين يحترمون الطلبات المحقة ولكن بشرط ان تكون معقولة لا لهوس ذاتي او رغبة شخصية فهذا ما لا نقره .

اريد من عوده بك ان يبين امام هذا المجلس فيما اذا كان طلب تعيين كاتب عنده ورفض طلبه ام لا؟

اسمحوا لي ان اقول بانه يجب ان نراعي الحقائق والظروف ولا نقبل الطلبات التي لا تكون مستندة الى ضرورة حقيقية .

عوده بك — نعم لا انكر ان دائرة النيابة محتاجة لكاتب ولكن ضيق الظروف جعلني احتمل اشغال هذه الدائرة الى ان يصير في الامكان توسيع الميزانية العائدة لنا . واما قضية الناسخ فاني اقر بلزومها وانه لازم وضروري لمقام المستشارية ، اما ان حنا بك كان يفتش ويكتب بدون استعانة احد فهذا كان في السابق ولكن

الآن عين للاستئناف وليس هو قائم باعمال التفتيش فالمفتش يعرض تقريره والوزارة تجري الايجاب.

فاذا كان لا يمكن تعيين كاتب لدائرتي فهذا لا يعني لزوم عدم اعتبار طلب الوزارة بشأن الناسخ لان الوزارة هي الرأس والنيابة عضو من اعضائها فالامل ان لا نكون حجة لأن يقول الوزير يوماً ما انتم السبب

وكيل الرئيس توفيق بك — لو لم تكن الحاجة لهذه الوظيفة ماسة لما وضعت في الميزانية

عادل بك — امامنا في الميزانية الشيء الكثير من ذلك

وكيل الرئيس توفيق بك — هل توافقون على قبول الفصل السابع ؟

(فقرر المجلس قبول هذا الفصل بشرط ابقاء مخصصات المدعين العامين وكتابهم وقاضي صلح الطفيلة وكاتبه)

شكري بك — الفصل الثامن ، الشرعية :

الفصل والمادة		ميزانية ٩٣١--٩٣٣	ميزانية ٩٣٢-٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
		ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٨— الشرعية						
آ — الرواتب						
١— قاضي القضاة	(شاغر)					
٢— رئيس كتاب	(١٣—١٦)	١٨٦	١٩٢	٦		(٢) زيادة سنوية
٣— كاتب	(٦—٨)	٩٠	٩٦	٦		(٣) زيادة سنوية
٤— آذن		٣٦	٣٦			
المحاكم						
٥— قاضيان	(٢١—٢٥)	٦٠٠	٦٠٠			
٦— ٥ قضاة	(١٧—٢٠)	١١٢٥	١١٣٣	٨		(٦) زيادة سنوية
٧— ٧ كتاب للمحاكم	(٩—١٢)	٩٩٣	٩٢٣		٧٠	(٧) ميزانية ٣١ — ٣٢ احتوت على مخصصات وظيفة اضافية الغيت اعتباراً من ١—٣—٩٣٢
٨— مدير ايتام	(١٣—١٦)		٧٨	٧٨		(٨) اعتباراً من ١ — ١٠ —١٩٣٢
٩— ٧ مباشرين		٣٣٦	٣٣٦			

الفصل والمادة		ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
		ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
عمومي						
١٠— مفتي عمان	(٦—٨)	٩٦	٩٦			
١١— مفتي اربد	(٦—٨)	٩٦	٧٦		٢٠	
١٢— علاوة فرق العملة		٦١	٤٧		١٤	
مجموع الرواتب		٣٦١٩	٣٦١٣	٩٨	١٠٤	
وفورات غير معينة		١٤	٠٠	١٤	٠٠	
المجموع		٣٦٠٥	٣٦١٣	١١٢	١٠٤	
ب — النفقات الاخرى						
١٣— تقليات وسفريات		١٥٠	١٥٠			
١٤— انارة وتدفئة		٢٥	٢٥			
١٥— متفرقة		١٠	٧		٣	
١٦— برق وبريد وهاتف		٣٠	٢٠		١٠	
مجموع النفقات الاخرى		٢١٥	٢٠٢	٠٠	١٣	
مجموع مخصصات الشرعية		٣٨٢٠	٣٨١٥	١١٢	١١٧	صافي النقص (٥) ل ف

(قبل)

وكيل الرئيس توفيق بك — الجلسة يوم الاثنين الساعة العاشرة

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي